

قانون المالية العضوي وقوانين المالية في الجزائر: دورها وفعالية تُعد قوانين المالية، بما في ذلك قانون المالية العضوي، عنصراً أساسياً في النظام المالي والاقتصادي للجزائر. يُحدد قانون المالية العضوي قواعد إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، ويشمل مبادئ الشفافية والمساواة في التوزيع، وإجراءات إعداد الميزانية، وتحديد مصادر الإيرادات وطريقة تخصيص النفقات. تتضمن قوانين المالية مجموعة من التشريعات التي تنظم عمليات المالية والإدارة المتعلقة بإيرادات ونفقات الدولة، بما في ذلك قوانين الضرائب، قوانين ميزانية العامة، قوانين الدين العام، وقوانين المحاسبة العامة. ## أهداف قوانين المالية: تهدف قوانين المالية بشكل عام إلى تحقيق توزيع عادل وفعال للموارد المالية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على التضخم والبطالة، ودعم الأنشطة الاقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. ## التطور التاريخي لقانون المالية العضوي: شهد قانون المالية العضوي في الجزائر تطوراً ملحوظاً منذ الاستقلال. بدأت الجزائر ببناء مؤسساتها المالية، وكانت تعتمد على القوانين الفرنسية القديمة قبل إصدار أول قانون خاص بالمالية العامة عام 1970. تُعد الفترة من 1980 إلى 1990 علامة فارقة في تطوير قانون المالية العضوي، حيث شهدت العديد من التعديلات لتحسين فعالية إدارة المالية العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة. تُعدّ الإصلاحات الاقتصادية في الفترة ما بين 1990 و 2000 أخرى هامة، حيث تمّ تحديث قانون المالية ليعكس التحديات والمتطلبات الاقتصادية الجديدة. ## آليات إعداد قانون المالية العضوي: تُعدّ آليات إعداد قانون المالية العضوي دقيقة وشفافة. تُقدّم الحكومة مشروع القانون للبرلمان، ويخضع لعدة مراحل من الدراسة والمناقشة من قبل اللجان البرلمانية وأعضاء البرلمان، قبل التصويت عليه وإحالة لرئيس الجمهورية للمصادقة. ## الرقابة والمتابعة: تُعدّ الرقابة والمتابعة أساسية لضمان تنفيذ الميزانية بشكل صحيح وفعال. تُراقب مؤسسات الرقابة، مثل مجلس المحاسبة، تنفيذ الميزانية، وتطالب الحكومة بتقديم تقارير دورية للبرلمان. ## الختام: يُعتبر قانون المالية العضوي وقوانين المالية الأخرى أدوات هامة لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. تُساهم آليات إعداد القانون و التطور المستمر في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة .